# من أجل فرض المؤتمر 18 الخارق للعادة الديمقراطي

يعود النظام الدستوري مرة اخرى الى التعبير عن رغبته في حل ازمة الاتحاد العام لطلبة تونس • ولكنه خلافا لما سبق صاحب تصريحاته هذه المرة بجملة من الاجراءات العملية تمثلت في اخلاء الجامعة من الحرس الجامعي والغاء قانون ماي 74 الذي اوجد ذلك الجهاز ، والتراجع على مبدأ تعيين العميد واطلاق سراح الطلبة المسجونين والسماح لهم بالعودة الى الجامعة••• كما ادلى النظام بجملة من التصريحات على لسان وزرائه وخاصة الوزير الاول تناقضد عايته الرسمية ( انظر خاصة جريدة الصباح بتاريخ 6 و 16 أوت 80 ) فالى جانب اعترافه بان ازمة نقابتنا اندلعت منذ مؤتمر قربة 71 ، يعترف الوزير الاول ضمنيا بعدم تمثيل المؤتمرين الصوريين الذين نظمهما ويقر بحق الطلبة في انتخاب لجنة تشرف على مؤتمر نقابتهم•

ان هذه الاعترافات والاجراءات العملية التي صاحبتها تعد قطعا تحقيقا لبعض مطالب الحركة الطلابية التي ما انفكت تناضل من اجلها منذ سنوات عديدة وخاصة حقها في نقابة ديمقراطية مستقلة وممثلة ، كما تمثل في حد ذاتها انتصارا جزئيا ولكنه هاما للجماهير الطلابية والقوى الديمقراطية والمعادية للامبريالية ولم تكن بالمرة هبة من طرف النظام كما يحلو للبعض ترديده••

فلقد تظافرت عدة عوامل اجبرت النظام على تعديل سياسته على مستوى الحريات العامة والتخلي على بعض المظاهر الصارخة لسياسة القمع المفضوح والمباشر لكل تحرك • واهم تلك العوامل هو فشل تلك السياسة بالذات في اخماد صوت الجماهير الشعبية وخاصة الطبقة العاملة والحركة الطلابية• ولقد برز ذلك الفشل بكل وضوح على مستوى سياسة النظام تجاه الاتحاد العام التونسي للشغل رغم المجزرة الشنيعة التي نفذها في جانفي 78 وكل الاجراءات التعسفية التي تلتها حيث رفضت الطبقة العاملة وكافة الشغيلة الركوع لمشيئة النظام وتشبثت بحقها في نقابة مستقلة وممثلة ورفضت بياداته المنصبين • وثاني تلك العوامل يتمثل في ان النضال من اجل الحريات الديمقراطية بالبلاد لم يعد من مطالب الحركة الطلابية وحدها بل مطلبا تلتقي حوله مع الطبقة العاملة واغلب الفئات الشعبية الاخرى ، واصبح شعار العفو التشريعي العام صرخة تلتقي حولها كل القوى التي تناضل من اجل الاصلاحات الديمقراطية بما فيها المعارضة البرجوازية الرجعية• اما ثالث تلك العوامل والذي دفع النظام الى الاسراع بتلك التنازلات فهي احداث جانفي 80 بقفصة ، التي ادخلت الهلع على البرجوازية الحاكمة واظهرت هشاشة حكمها واجهزتها واعطت لها ولو لفترة قصيرة من الزمن صورة مصغرة لما ينتظر دولتها مستقبلا •

اننا بذكرنا لاهم العوامل التي دفعت بالنظام الى التنازل لبعض مطالب الحركة النقابية والديمقراطية لا نرمي الى تفنيد بعض الادعاءات القائلة بان تلك التنازلات قد اتت هبة من النظام فحسب وانما ايضا لاظهار طابعها الحدثي والجزئي : فهي ذات طابع حدثي لانها وليدة الاحداث ، فلا طبيعة النظام الاستغلالية تغيرت ، ولا ارتباطاته العضوية بالامبريالية انتهت• فهي اذن ليست في مأمن من تراجعاته••• وهي ذات طابع جزئي لانها لم تغير من جوهر المشاكل المطروحة على مجتمعنا شيئا • بل وحتى في جزئيتها فهي تبدو منقوصة : فالمساجين السياسيون والنقابيون بما فيهم الطلبة الذين اطلق سراحهم هم في حالة سراح شرطي والنظام يرفض اصدار العفو التشريعي العام ، ولا زال مناضلو قفصة يعيشون ابشع الظروف في سجونه• كما ان النظام لا زال يتدخل في شؤون الحركة العمالية وهو ما يبرز من خلال الطريقة التي يقع بها الان حل ازمة العام التونسي للشغل ، وحتى بالنسبة للحركة الطلابية فان النظام يرفض الاعتراف ببرنامج 73 ولازال يبقي على الهيئة الادارية التي نصبها في مؤتمر بنزرت الصوري • هذا الى جانب مواصلة انتهاك حرية الاضراب وقمع النضالات العمالية بتدخل (البوب ) مثلما حدث ذلك اخيرا اثناء اضرابات شركة النقل بصفاقس والشركة القومية للسكك الحديدية••• الخ

غير ان هذه التنازلات رغم جزئيتها وظرفيتها تمثل فجوة في سياسة النظام من واجب الحركة الطلابية استغلالها لفائدتها . ولا يمكن ان يكون ذلك برفض تلك التنازلات ولكن بالتمسك بالمواقع التي تنازل عنها والانطلاق منها لفرض مطالب اخرى وتوفير اكثر ما يمكن من الضمانات ضد تراجعات النظام. لقد علمتنا تجربة الشعوب بما فيها تجربة شعبنا وحتى تجربة الحركة الطلابية نفسها ان الطبقات الرجعية المهيمنة لا يمكن ان تستجيب لمطالب الجماهير من تلقاء نفسها بل تفرض عليها دائما ، وحتى اذا ما استجابت تحت الضغط فهي ترمي الى احتواء ثورة الشعوب في انتظار ظروف احس لتشديد قمعها واستغلالها . وبالتالي فان اقرار المكتسبات المفتكة هو رهين تطور ميزان القوى بين القوى المتصارعة. ومن وجهة النظر هذه فان وحدة صفوف الجماهير الطلابية لهو احسن سبيل لفرض شروطنا ومطالبنا بما فيها التي تبدو للبعض صعبة المنال .

## بديلنا لمقترح النظام :

ان المؤتمر الذي طالبنا به ونسعى اليوم لفرضه هو المؤتمر 18 الخارق للعادة للاتحاد العام لطلبة تونس بعد ان اجهض النظام الدستوري اشغال المؤتمر 18 العادي التي بدأت في قرية سنة 71 عبر الانقلاب الذي قامت به الاقلية الدستورية. ورغم رفض اغلبية المؤتمرين والجماهير الطلابية لهذا الانقلاب فان النظام الدستوري واصل في التنكر لهذه الارادة ونظم مؤتمرين صوريين لم تحضرهما الا مرتزقته ونددت بهما الجماهير الطلابية متمسكة بحقها في مؤتمر خارق للعادة تشرف عليه الهياكل النقابية المؤقتة. واليوم يقر النظام بعدم تمثيلية مختلف تلك المناورات باعترافه بان "مختلف المحاولات التي اقيمت لاعطاء النقابة الطلابية دورها قد ادت الى نتائج غير ممثلة وغير ديمقراطية" (انظر خطاب مزالي 5 اوت 80).

اننا مع تسجيلنا لاعتراف النظام بهذه الحقيقة التي صدعنا بها عاليا منذ وقوع المؤتمرين المهزلتين فاننا نندد بابقائه على الهيئة الادارية والمكتب التنفيذي اللذين انبثقا على مؤتمر بنزرت 77 قائمين رغم اقراره بعدم تمثيليتهما . اننا لا نتصور الدخول في تحضير المؤتمر ونترك ورائنا هيكلا اخر قائما يدعي نفسه قيادة الاتحاد!! ان الخطر من بقاء ذلك الهيكل المنصب قائما هو ان يصلح للنظام كاحتياطي يلجأ اليه اذا ما سفهت الجماهير الطلابية آماله في جعل الاتحاد العام لطلبة تونس اداة وفاق مع مصالحه ، فيختلق تعلة ويوقف المؤتمر وينشط من جديد بيادقه. هذا الى جانب امكانية تقديمهم كمؤتمرين بدون ان يقع انتخابهم باعتبارهم "قيادة" الاتحاد وقد شرعت الهيئة الصورية في تهيئة الجو لمثل تلك المناورات وذلك بطلبها ان يقع اعتبارها "كطرف في حل ازمة الاتحاد". وهذا ما لا يمكن ان نقبله نظرا الى ان الجماهير الطلابية كانت قد قالت في تلك المرتزقة كلمتها وفي اكثر من مناسبة.

لكل هذه الاعتبارات وبغية سد السبيل امام مراوغات النظام الدستوري فان حل الهيئة الادارية المنصبة والمكتب التنفيذي الصوري لا يعد مطلبا مشروعا فقط وانما شرطا مسبقا لاي حل او محاولة حل للازمة.

اما بالنسبة لخطة تحضير المؤتمر فيقترح الوزير الاول انتخاب لجنة تحت اشراف الاساتذة والادارة تتكون من ممثل عن كل كلية ومعهد اعلى يمثل مجموعهم ثلاثين عضوا وتكون مهمة هذه اللجنة الاشراف على تحضير مؤتمر الاتحاد فتعين من الآن كاتبا عاما وامين مال وتشرع في بيع بطاقات الانخراط. اننا مع تمسكنا بحق الطلبة في انتخاب هيكل الاشراف على تحضير المؤتمر فاننا نعتقد ان الشكل الذي يقترحه النظام لممارسة هذا الحق يناقض طموحات الجماهير الطلابية في التمثيل الديمقراطي الحقيقي وفي الضمانات المستقبلية اللازمة.

فلجنة مزالي لا تاخذ بعين الاعتبار اختلاف نسب الطلبة من مؤسسة جامعية الى اخرى: ففي حين لا تحتوي كلية الطب بالمنستير مثلا الا على 49 طالبا فان كلية الاداب تجمع ما يقارب الاربعة الاف طالب ومع ذلك يقترح الوزير ان يمثل كلتي المؤسستين نائب واحد خارقا بذلك المبدأ الديمقراطي القائل بان لنفس عدد من الناخبين نفس عدد من الممثلين . ان تطبيق مقترح مزالي يؤدي الى تمثيل ثلث الطلبة بثلثي اعضاء اللجنة (20) وتمثيل ثلثي الطلبة بثلث اعضاء اللجنة (10).